الأحكام القيميّة النحويّة في الأسماء المرفوعة

في كتاب التخمير للخوارزمي (617هـ)

أ. د. علاء كاظم جاسم

كلية الآداب / جامعة بابل

بلسم سامي مهدي

الباحثة

art.alaa.kadhim@uobabylon.edu.iq

مُلخَصُ البَحْثِ :

يعني هذا البحث بدراسة الأحكام القيميّة النحويّة عند أحد شراح المُفصّل للزمخشري وهو العالم الجليل صدر الأفاضل الخوارزمي في كتابه (شرح المُفصّل في صنعة الاعراب) الموسوم بـ(التخمير) ، وقد اتخذنا الأسماء المرفوعة أنموذجاً لبحث الأحكام القيميّة النحويّة في كتابه هذا؛ محاولة منّا لبيان تلك الأحكام والوقوف على آراء النحاة فيها ، ومن هنا كان عنوان بحثنا هو: (الأحكام القيميّة النحويّة في الأسماء المرفوعة في كتاب التخمير للخوارزمي (617هـ)). .

الكلمات المفتاحية :

الأحكام النحويّة ، التخمير للخوارزمي ، الأسماء المرفوعة .

Grammatical value judgments in nominative nouns

In the book Al-Takhmer by Al-Khwarizmi (617 AH)

pr. Dr. Alaa Kazem Jassim

College of Arts / University of Babylon

Balsam Sami Mahdi

Research Summary:

This research is concerned with studying the settlement of grammatical values in one which is the Book of Al-Takhmer ‘of Al-Zamakhshari’s explanations of Al-Takhmari (Explanation of Al-Mufasssal in the Bedouin Craftsmanship Marked with Al-Takhmer). We have succeeded in obtaining nominative nouns as an example for ‘researching the rule of grammatical values in Al-Khawarizmi’s Book of Al-Takhmer trying to explain that settlement by recalling the opinions of grammarians. In those and hence the title of our research was: (The grammatical value ‘experiments AH)). 617judgments in nominative nouns in the book Al-Takhmer by Al-Khwarizmi (Keywords:

. nominative nouns‘ Al-Khawarizmi’s Al-Khamrizmi, Grammatical rulings

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين أبي القاسم محمد المصطفى وعلى آله

الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين ، أما بعد :

فقد ذكر النحاة الأوائل ابتداء من أول مؤلف نحوي وصل إلينا ، وهو كتاب سيبويه (ت 180هـ) جملة

أحكام نحوية من مثل : واجب، وشاذ، وحسن، وصحيح ، وخطأ، وقد تلقف النحاة من بعده تلك الأحكام النحوية

. وقد اتخذنا الأسماء المرفوعة أنموذجاً لبحث تلك الأحكام في كتاب التخمير للخوارزمي .

الأحكام القيميّة النحويّة في الأسماء المرفوعة

في كتاب التخمير للخورزمي (617هـ)

أ. د. علاء كاظم جاسم

بلسم سامي مهدي

وكان منهجي في ورقتي البحثية منها وصفيًا تحليليًا ، وذلك بذكر قول الزمخشري من كتابة المُفصّل في صنعة الإعراب أولاً ، ومن ثم ذكر شرح الخوارزمي له في كتابه التخمير .
وقد قام البحث على تمهيد ، وخمس مسائل في الأسماء المرفوعة مختومًا بجملة نتائج مذيبة بروافد البحث .
وأما التمهيد فكان بعنوان لمحة عن حياة الخوارزمي (ت617هـ) ومؤلفاته النحوية .
وأما المسألة الأولى فقد اختصت بمسائل المبتدأ والخبر ، فكانت بعنوان (جواز تقديم الخبر على المبتدأ) ، وقد يحذف الخبر جوازًا ، ومن هنا كانت المسألة الثانية بعنوان (جواز حذف الخبر إذا سد غيره مسده).
ومن الثابت في الدرس النحوي أنّ الفاعل من مرفوعات الأسماء ، وقد (يرفع الفاعل بفعل محذوف جوازًا) وهذا هو عنوان مسألتنا الثالثة ، وأما المسألة الرابعة فكانت بعنوان (جواز حذف الفعل الواقع بعد (إن) الشرطية في باب الفاعل) ، وفي تقديم المضمرة على ما يفسره من الظاهر خلاف عند النحاة ، وقد تعددت فيه الأحكام النحوية ، ومن هنا كان عنوان مسألتنا الخامسة (امتناع تقديم المضمرة على ما يفسره من الظاهر) ، وقد خلص البحث الى جملة نتائج ذكرناها خاتمة له ، مذيبة بروافد البحث.

التمهيد : لمحة عن الخوارزمي ومؤلفاته :

الخورزمي ((هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد صدر الأفاضل مجد الدين الطراني الخوارزمي النحوي ، ولقب بـ (صدر الأفاضل) و (مجد الدين))) (1) ، أما لقبه فهو صدر الأفاضل ، وهو الأكثر شهرة (2) ، وذكر محقق كتاب التخمير الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ((أن لقبه هذا مدوّن على كل مؤلفاته التي وُقيت عليها)) (3) .

وقد مدحه ياقوت الحموي (ت626هـ) بقوله : إنه ((واحد الدهر في علم العربية صدقاً، ذو خاطر الوقاد والطبع النقاد والفريحة الحاذقة، والنحيظة الصادقة، برع في علم الأدب، وفاق في نظم الشعر ونثر الخطب..... وأخلاق هنية وبشر طلق ولسان ذلق، فملاً قلبي وصدري ، وأجز وصفه نظمي ونثري)). (4)

وقال عنه السيوطي (ت911هـ): بأنه قد ((فاق في نظم الشعر ونثر الخطب، فهو إنان عين الزمان، وغرة جبهة هذا الأوان)) (5) ، ووصفه الزركلي (ت1396هـ) بأنه : ((عالمٌ بالعربية ، من فقهاء الحنفية ، من أهل خوارزم)) (6) ، وتوفي الخوارزمي ((شهيداً في الثاني عشر من ربيع الأول، سنة سبع عشرة وستمئة للهجرة وذلك على أثر هجوم التتار على خوارزم)) (7) .

وترك الخوارزمي من المؤلفات ما يربو على عشرين مؤلفاً أغلبها في النحو واللغة والأدب والبلاغة ننكر منها : شرح المُفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير (الشرح الكبير) ، والسبكية في شرح المُفصّل في صنعة الإعراب (الشرح المتوسط) ، والمجمرة في شرح المُفصّل في صنعة الإعراب (الشرح الصغير) ، وترشيح العمل في شرح الجمل ، والسر في الإعراب ، و زوايا الخبايا في النحو وعجالة السفر في الشعر و شرح المقامات الحبرية (التوضيح) (8) .

وفيما يلي دراسة لبعض الأحكام النحوية في الأسماء المرفوعة في كتاب التخمير للخوارزمي :

جواز تقديم الخبر على المبتدأ :

ذكر الزمخشري (ت538هـ) جواز تقديم الخبر على المبتدأ قائلاً : ((ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ

كقولك تميمي أنا، ومشنؤ من يشنؤك، وكقوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ [الجاثية : 21] ، و﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة : 6]، المعنى : سواء عليهم الإنذار وعدمه (((9).

وعدّ الخوارزمي قوله : (تميمي أنا) هو الخبر ، و(أنا) هو المبتدأ ، فجاز تقديم الخبر على المبتدأ ؛ لأنه محكوم عليه ، وشرحه بقوله : ((أنا مبتدأ، وتميمي خبره، فإن سألت: لِمَ لا يجوز أن يكون تميمي مبتدأ وأنا خبره لأجبت ؛ لأن المبتدأ هو المحكوم عليه، والخبر هو المحكوم به ، وها هنا حكم على أنا تميمي بأنا، والذي به يتبين الصريح من الرغوة أنك لو ترجمت الكلام بغير العربية وجدت الرابطة ملتحقة بالخبر دون المبتدأ، وها هنا لو ترجمت لوجدت الرابطة ملتحقة بتميمي، لا بأنا. ولقد سألتني بعض إخواني من الأفاضل عن قول الأمير أبي فراس (10) :

ضعيفٌ هوىً يبغى عليه ثواب

بتنوين ضعيف، فقال: كيف جعل المبتدأ وهو ضعيفٌ نكرةً غير موصوفة؟ فقلت: ليس الأمر كذلك لأن ضعيفاً خبر المبتدأ، والمبتدأ هوىً يبغى عليه ثواب، فما كاد يُصدّقني في أنّ ضعيفٌ هو خبر المبتدأ حتى امتحن ذلك بالرابطة، فاستحسن الجواب وأثنى عليّ. وكذلك من يشنؤك مبتدأ ومشنؤ خبره وكذلك: ﴿أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ ﴾ في مقام المبتدأ ، وسواء عليهم خبره (((11) .

دراسة المسألة :

الخبر : هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة ، وحكمه الرفع (12) ، والأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ؛ لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف ، ولكن يجوز تقديمه إن لم يحصل بذلك لبس أو نحوه (13) .

قال سيبويه (ت:180هـ): ((اعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة يُذكر كل واحد منها بعد ما يُبتدأ ، فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنه ذكر لئبني عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته ، وزعم الخليل (ت:175هـ) رحمه الله أنه يستفح أن يقول قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخرًا. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً ، وهذا عربي جيد ، وذلك قولك تميمي أنا، ومشنؤ من يشنؤك، ورجلٌ عبدُ الله ، وخرٌّ صفتك (((14)

وهو ما ذكره الزمخشري (15) كما تقدم تخمير الخوارزمي ، قال : ((ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك :
تميمي أنا ، ومشنوء من يشنوك)) (16) .

وردّ الخوارزمي على من سأل: لم لا يجوز أن يكون (تميمي) مبتدأ، و(أنا) خبره؟ فأجاب : ((لأن المبتدأ
هو المحكوم عليه ، والخبر هو المحكوم به ، وهاهنا حكم على أنا تميمي) بـ (أنا) ، والذي به يتبين الصريح من
الرغوة أنك لو ترجمت الكلام بغير العربية وجدت الرابطة ملتحقة بالخبر دون المبتدأ ، وها هنا لو ترجمت لوجدت
الرابطة ملتحقة بـ (تميمي) ، لا بـ (أنا))) (17)

وعقب الاشموني(ت:900هـ) على هذه المسألة ، بقوله : ((والأصل في الأخبار أن تُؤخَّرًا عن المبتدآت؛
لأن الخبر يشبه الصفة من حيث أنه موافق في الإعراب لما هو له، دال على الحقيقة أو على شيء من سببية؛
ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه وجَّزوا النَّقْدِيمَ إذْ لَا ضَرَرَ في ذلك ، نحو: "تميمي أنا"
و"مشنوء من يشنوك")) (18) .

وقد حدد بعض علماء العربية مواضع تقديم الخبر وجوبا ، ومنها (19) :

1. أن يكون المبتدأ ليس له مسوغ إلا تقديم الخبر
2. أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر
3. أن يكون له صدر الكلام

وفي ذلك خلاف بين البصريين والكوفيين، فقد رفض الكوفيون تقديم الخبر على مبتدئه (20) ، وحجتهم: إن
الخبر إذا كان اسماً جامداً لا بد من أن يتضمن الضمير ، فلو قدم الخبر على المبتدأ لوجد الضمير قبل الذكر ،
وأنه غير جائز ؛ لأن الضمير هو اللفظ الذي شير به إلى أمر معلوم، فقبل العلم به امتنعت الإشارة إليه ، فكان
الإضمار قبل الذكر محالاً (21) .

والحق فالكوفيون هنا لم يعتمدوا إلا على قياس ارتضوه لا يسنده سماع ، والمتحصّل أنّ الحكم
القيمي النحوي في هذه المسألة عند الخوارزمي مستحسنٌ وموافق لما ذهب إليه
الزمخشري، وتوافق الباحثة ما ذهب إليه البصريون لاتساع الألفاظ والمعاني في تقدّم الخبر على
المبتدأ.

تحدث الزمخشري عن حذف الخبر قائلاً : ((ومِمَّا حُذِفَ فِيهِ الْخَبْرُ لِسَدِّ غَيْرِهِ مَسَدَهُ قَوْلُهُمْ أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ؟)) (22).

ووصف الخوارزمي ما ذهب إليه النحاة بأن عليه سمة الفساد حكماً نحوياً قيمياً ، قال : ((ذَكَرَ النَّحْوِيُّونَ أَنَّ أَقَائِمَ فِي قَوْلِكَ : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ؟ مَرْتَفَعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالزَّيْدَانِ مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلُ هَذِهِ الصِّفَةِ وَهِيَ قَائِمٌ ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ ، وَهَذَا الْكَلَامُ عَلَيْهِ سِمَةُ الْفَسَادِ ، وَقَبْلَ أَنْ أُبَيِّنَ فُسَادَهُ أَصْلِحُهُ ، وَأَلَمْ شَعْنَهُ بِقَدْرِ مَا يُمْكِنُ ، ثُمَّ أَمْرَقُهُ بِالْإِعْتِرَاضِ تَمْزِيْقًا ، فَأَقُولُ : اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ عِنْدَ اعْتِمَادِهَا عَلَى الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ تَعْمَلُ عَمَلِ الْفِعْلِ ، وَالِاسْتِفْهَامُ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ وَقَدْ اعْتَمَدَتْ عَلَيْهِ هَا هُنَا فَتَعْمَلُ عَمَلَهُ ، فَإِنْ سَأَلْتِ : لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الزَّيْدَانِ هَا هُنَا مَبْتَدَأً ، وَقَائِمٌ خَبْرُهُ ؟ أَجِبْتُ : لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ مُنْعَدَّ فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ أَيْضًا مُنْعَدًّا كَقَوْلِكَ : الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ ، وَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ ؛ وَلَا يَجُوزُ الزَّيْدَانِ قَائِمٌ ، وَلَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ . فَإِنْ سَأَلْتِ : فَالْخَبْرُ يَجِيءُ غَيْرَ مُنْعَدِّ مَعَ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ مُنْعَدٌّ وَأَنْشُدِ النَّحْوِيُّونَ :

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلٌ ... عَلَى الْجِبَالِ الصُّمِّ لَارْفَضَ الْجَبَلُ (23)

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ : قَوْمِي ، فَأَفْرَدَ وَلَمْ يَقُلْ : حَمَلُوا ، مَعَ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مَحْمُولٍ عَلَى الضَّرُورَةِ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي السَّعَةِ أَيْضًا ، أَجَابُوا : أَنَّ الْقَوْمَ وَإِنْ كَانَ مَجْمُوعَ الْمَعْنَى فَهُوَ مُفْرَدُ اللَّفْظِ ، وَمَنْ ثُمَّ جَازَ تَحْقِيقَهُ ، عَلَى بَابِهِ ، لِأَنَّ (قَوْمًا) لَيْسَ جَمْعٌ قَائِمٌ ، وَإِنَّمَا اسْمٌ جَمْعٍ ، وَكَذَلِكَ رَكْبٌ وَرَجُلٌ ، وَلِذَا أَنْ تَقُولِ : تَقْدِيرُ الْخَبْرِ هَا هُنَا يَسْتَدْعِي إِمْكَانَ تَقْدِيرِهِ سَابِقًا ضَرُورَةً أَنَّ فِعْلَ الشَّيْءِ مَوْقُوفٌ عَلَى إِمْكَانِ فِعْلِهِ ، وَهَذَا هُنَا لَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُ الْخَبْرِ لِتَمَامِ مَعْنَى الْكَلَامِ بِدُونِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ مِنْ حَيْثُ تَمَامَ الْكَلَامِ بَيْنَ قَوْلِكَ أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ، وَأَيُّقَوْمُ الزَّيْدَانِ ، لِأَنَّ الصِّفَةَ فِي الْأَصْلِ مَعْنَاهَا قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ، لَا يَفُوتُهَا شَيْءٌ سِوَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ يَتَعَرَّضُ لِلْحَدُوثِ وَالنَّجْدِ وَالصِّفَةُ لَا تَتَعَرَّضُ لَهُ ، فَمَتَى وَرَدَ عَلَيْهَا الْإِسْتِفْهَامُ صَارَتْ مَعْرُضَةً)) (24)

دراسة المسألة :

ذكر النحاة أن المبتدأ قسمان مبتدأ له خبر ، نحو : زيد قائم ، ومبتدأ له مرفوع يعني عن الخبر (سد مسد الخبر) ، نحو قولك : أقائم الزيدان؟ (25).

واشترط قسم من النحويين لهذا الأخير اعتماده على نفي أو استفهام ، وأن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ، وأن يتم الكلام به (26) .

وذكر الخوارزمي رأي قسم من النحويين قائلاً : ((وذكر النحويون أن (أقائم) في قولك : أقائم الزيدان ؟ ، مرتفع بالابتداء ، و(الزيدان) مرفوع بأنه فاعل هذه الصفة ، وهي (قائم)، والخبر محذوف)) (27) ، وهذا ما أشار إليه الزمخشري قبله (28).

وبحث النحويون صوراً متعددة في توجيه إعرابه كما نقل الدكتور فاضل السامرائي (29) ، فذهب البصريون إلى أن الاسم بعد هذا الوصف فاعل لكنه سد مسد الخبر بشرط اعتماده على نفي أو استفهام (30) ، وخالفهم الأخفش (ت 215هـ) (31) ، والكوفيون (32) .

فأجازوا كما يروي ابن يعيش (ت 643هـ) : ((قائم الزيدان ، من دون اعتمادهم على نفي أو استفهام ، والذي دفعهم إلى القول : بأن فاعل الوصف سد مسد الخبر أن المعنى عندهم : ((أيقوم الزيدان؟ فتم الكلام؛ لأنه فعل وفاعل، و (قائم) هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى،

أرادوا إصلاح اللفظ ، فقالوا : (أ قائم) مبتدأ، و (الزيدان) مرتفع به، وقد سد مسد الخبر من حيث إنَّ الكلام تم به)) (33).

وأورد الخوارزمي هذا المعنى بقوله : ((لا فرق من حيث تمام الكلام بين قولك: أقائم الزيدان؟ ، وأيقوم الزيدان؟ ؛ لأن الصفة في الأصل معناها قريب من معنى الفعل المضارع ، لا يفوتها شيء سوى أنَّ الفعل المضارع يتعرض للحدوث والتَّجَدُّد، والصفة لا تتعرض له ، فمتى ورد عليها الاستفهام صارت مُعْرَضَةً أيضاً)) (34).

ثم اعترض الخوارزمي على قول النحويين، راداً كلامهم بألفاظ قاسية واصفاً إياه بالفساد قائلاً : ((وهذا الكلام عليه سمة الفساد، وقبل أن أُبَيِّنَ فسادَهُ أَصْلِحُهُ وَأَلْمُ شَعْتَهُ بِقَدْرٍ مَا يُمْكِنُ ثُمَّ أَمْزَقَهُ بِالْإِعْتِرَاضِ تَمْزِيقاً)) (35).

والملاحظ عند مراقبة كلام محقق كتاب التخمير أنه قد ذكر رأياً يرد فيه على الخوارزمي واستهجاناً لكلام النحويين ، خلاصته أنه يتعجب من ((إيراد هذا المذهب الركيك، يزدي كلام النحاة ويستهجئ أقوالهم ويزعم أنه قد أتى فيه بالعجب العجيب ، ولب الألباب ، وهو كما ترى مخالف للقواعد النحوية ، لم يُقَمَّ عليه برهان ، ولا أيده بحجة ولا سلطان)) (36).

وعند مراقبة كتب النحويين نجد أنَّ الرأي الراجح هو ما ذهب إليه جمهور البصريين ، ما يعني أنَّ اعتراض الخوارزمي على ما رصده الزمخشري ليس في محله ، وهو ما ذكره أحد الباحثين (37) ، وهو الراجح لدينا .

رفع الفاعل بفعل محذوف جوازاً :

أجاز الزمخشري رفع الفاعل بفعل محذوف جوازاً قائلاً : ((وقد يَجِيءُ الْفَاعِلُ وَرَافِعُهُ مَضْمُراً ، يَقَالُ مَنْ فَعَلَ؟ فَيَقُولُ: زَيْدٌ بِإِضْمَارِ فَعَلٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فِي بُيُوتِ الَّذِينَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذُكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ رِجَالٌ ﴿ [النور: 36-37] فَيَمْنُ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةً الْبَاءِ أَي يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ ، وَبَيْتُ الْكِتَابِ: لِيُبَيِّنَ زَيْدٌ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ (38) أَي: يَبْكِيهِ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ)) (39).

ولم يستحسن الخوارزمي قول النحويين حكماً قيمياً نحويًا ، قائلاً : ((هذه المسألة وإن كان مُجْمَعاً عَلَيْهَا بَيْنَ النَحْوِيِّينَ ففِيهَا نَظَرٌ . وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَنْ فَعَلَ ؟ فَقِيلَ : زَيْدٌ ، فَمَعْنَاهُ : زَيْدٌ فَعَلَ ، لَا فَعَلَ زَيْدٌ . فَرِيدٌ مُرْتَفِعٌ بِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ ، وَذَلِكَ لَا يَظْهَرُ لَكَ حَقَّ ظُهُورِهِ إِلَّا إِذَا تَرَجَمْتَ الْكَلَامَ بِغَيْرِ هَذِهِ اللَّغَةِ)) (40).

دراسة المسألة :

قد يُحذف الفعل ويبقى الفاعل؛ لقيام قرينة دالة على حذفه جوازاً في مثل: زيد، لمن قال: من قام؟ قيل زيد، أي: (قام زيد)، وذلك عليه الخوارزمي (41)، وإلى ذلك أشار ابن مالك (ت 627هـ) (42) :

ويرفع الفاعل فِعْلًا اِضْمَرًا كَمِثْلِ زَيْدٍ فِي جَوَابِ ((مَنْ قَرَأَ؟))

ونقل الخوارزمي قول الزمخشري (43): ((وقد يجيء الفاعل ورافعه مُضْمَرًا، يُقَالُ: مَنْ فَعَلَ؟ فتقول: (زيد)، بإضمار (فعل))) (44) .

والملاحظ أن الخوارزمي قد اعترض على ما ذهب إليه الزمخشري فعَدَّ (زيد) مرتفعاً بوصفه مبتدأً لخبر محذوف واصفاً بأنَّ ما ذهب إليه النحاة فيه نظرٌ حكماً قيمياً نحوياً .

وأيدَّ الرضي (ت 686هـ) ما ذهب إليه الخوارزمي (45) إذ حمل الاسم على إضمار خبر، وليس إضمار فعل، وهو ما ذكره أحد الباحثين المحدثين (46) ، قال الرضي: ((الظاهر أن (زيد) مبتدأ لا فاعل ؛ لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى ، ومن ثم قالوا في جواب (ماذا) إذا كان (ذا) بمعنى (الذي) . إنه رفع ؛ لأن السؤال بجملته اسمية بخلاف ما إذا كان (ذا) زائداً، فإن الأولى نصب الجواب ، كما يجيء في باب الموصولات ، كما أن السؤال عن القائم لا عن الفعل ، والأهم تقديم المسؤول عنه ، فالأولى أن يُقَدَّرَ : زيد قام)) (47) ، وهو ما ذكره بعض النحاة (48) .

وذهب أكثر العلماء من متقدمين ومتأخرين إلى أنَّ الأجود في الاسم المرفوع الأجود أن يكون فاعلاً فعله محذوف جوازاً (49)، ويدل على ذلك ﴿ فِي بُيُوتِ أَدْنَى اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ [النور: 36-37] ، فـ (رجال) - بقراءة المصحف (50) فاعل لفعل مقدر تقديره : يسبحه (51) ؛ لإشعار الفعل (يسبح) به ؛ وذلك لأن الرجال ليسوا مسبحين ، بل مسبحين (52) .

واعتمد ابن الحاجب (ت: 646هـ) القرينة اللفظية في عد (رجال) فاعلاً مرجحاً تقدير الفعل أولى ، قال : ((وذلك أنه لما قيل : (يُسَبِّحُ) عَلِمَ أَنْ تَمَّ مَسْبِحًا فَكَانَتْ دَالٌ عَلَيْهِ، فلما قيل بَعْدَ ذَلِكَ: (رجال) علم أن المراد يُسَبِّحُهُ رجال وتقديره فاعلاً أحسن من تقديره: خير مبتدأ؛ لأن القرينة فعلية، فكانت بتقدير الفعل أولى)) (53). ويرى ابن يعيش : ((أن الفاعل قد يُذْكَرُ وفعله الرفع له محذوف لأمر يدل عليه، وذلك أن الإنسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل، وكل واحد منهما يقتضي فاعلاً في

الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول: مَنْ ضَرَبَهُ أَوْ مَنْ قَتَلَهُ فيقول المسؤول : زيد أو عمرو ، يُريد ضربه زيد أو قتله عمرو ، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر وإن لم يُنطق به؛ لأن السائل لم يشك في الفعل وإنما يشك في فاعله، ولو أظهره فقال ضربه زيد لكان أجود شيءٍ وصار ذكر الفعل كالتأكيد)) (54).

وتأسيماً لما تقدم ، ترجح الباحثة ما ذهب اليه الزمخشري والنحاة المتقدمين والمتأخرين لكثرة من ذهب الى هذا الرأي ، وأما ما ذهب اليه الخوارزمي فهو رأي مرجوح .

جواز حذف الفعل الواقع بعد (إن) الشرطية في باب الفاعل .

ذكر الزمخشري في مُفصله في باب الفاعل حذف الفعل الواقع بعد (إن) الشرطية ، ويرفع الفاعل المذكور بعدها بفعل مضمر يفسره الظاهر ، قال : ((هل زيد فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر. وكذلك في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦] ، وبيت الحماسة:

[إذا لقام بنصري معشرٍ خُشِنٌ ... عند الحفيظة] (55) إن ذو لوثة لانا (56)

وفي مثل العرب لو ذات سوار لطمتي" (57) (((58) .

وجعل الخوارزمي: هذا التفسير كلاما ليس حلو المذاق بل تمجه الأسماع حكماً قيميّاً نحويّاً ، وعلل ذلك قائلاً ((اعلم أن للنحويين في هذه المسألة كلاما ليس حلو المذاق، وهو مما يمجّه السمع بالاتفاق، وذلك أنهم يقولون هل زيد خرج زيد خرج، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ ، معناه : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك أحد من المشركين)) (59) .

دراسة المسألة :

قال سيبويه : (وإنما أجازوا تقديم الاسم في إن لأنها أمّ الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخرى. وقال النمر بن تُوَلَّب:

لا تَجْرَعِي إِنْ مُنْفَساً أَهْلَكْتُهُ ... وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْرَعِي (60)

وإن اضطرّ شاعرٌ فأجرى إذا مجرى إن فجازى بها قال: أزيد إذا ترّ تضرب، إن جعل تضرب جواباً. وإن رفعها نصب، لأنه لم يجعلها جواباً. وترفع الجواب حين يذهب الجزم من الأول في اللفظ. والاسم ههنا مبتدأ إذا جزمت، نحو قولهم: أيهم يأتك تضرب، إذا جزمت، لأنك جئت بتضرب مجزوما بعد أن عمل الابتداء في أيهم ولا سبيل له عليه. وكذلك هذا حيث جئت به مجزوما بعد أن عمل فيه الابتداء. وأما الفعل الأول فصار مع ما قبله بمنزلة حين وسائر الظروف (((61) ، والشاهد فيه نصب (منفسا) بإضمار فعل تقديره: أن أهلكته منفسا (62) .

وفسر المبرد(ت:286هـ) هذا الشاهد ، قائلا : ((وأعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمّر لأن الذي بعده تفسير له كما كان في الاستفهام في قولك أريدا ضربته ﴿أبشراً منّا واحداً نتبعه﴾ [القمر : 24] ، وذلك قولك إن زيدا تره تكرمه ومن زيدا يأتيه يعطيه وإن زيدا لقيته أكرمته وكذلك إذا لأنتها لا تقع إلا على فعل تقول إذا زيدا لقيته فأكرمه)) (63)

وذكر بعض النحاة أن منفساً يجوز فيه الوجهان الرفع والنصب، فالنصب على إضمار الفعل الموافق للفعل المفسر بعده، والرفع على إضمار الفعل المطاوع له (64) ، فقد ورد "منفساً" منصوباً ((بعد "إن" بإضمار فعل تقديره: "إن أهلك منفساً أهلكته". ويجوز رفع "منفس"، فيقال: "إن منفس أهلكته"، على تقدير "إن هلك منفس". ولا بدّ من تقدير فعل أما ناصبٍ وأما رافعٍ)) (65) .

والحق في هذه المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، والأخفش (ت 215هـ) ، قال العكبري (ت:616هـ): ((وإذا وقع بعد أداة الشرط اسم كان العامل فيه فعلاً أما الذي يليه كقولك إن زيدا تضرب أضربه أو فعل مخدوف يفسره المذكور كقوله تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ ف (أحد) فاعل ، أي: إن استجارك أحد ، وقال الكوفيون يرتفع بالعائد ، وقال بعضهم هو مبتدأ)) (66) .

ووصف ابن يعيش من زعم أنّ (أحدًا) في الآية المتقدمة يرتفع بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضمير الفاعل الذي في "استجارك" ، بأنه قول فاسد، لأننا إذا رفعناه بما قال، فقد جعلنا استجارك خبراً لـ "أحد" وصار الكلام كالمبتدأ والخبر(67)

ووضح أبو حيان(ت:745هـ) في ارتشافه آراء المذهبيين والأخفش ، قائلا((وظاهر قول الكوفيين أن رافعه هو الفعل بعده، وقد ذهبوا إلى أن معمول الفعل يجوز أن يتقدم عليه في جملة الشرط ، ونعني هنا بالمعمول أي مفعول الفعل كقولنا : زيدا إن لقيتها فأكرمه، فهنا تقدم المعمول "زيدا" على الفعل والأداة وهي محل خلاف، فذهب جمهور البصريين إلى منعه خلافاً للأخفش، والكوفيون قد أجازوا تقدم المعمول على الفعل والأداة)) (68) وزعم المرادي (ت:749هـ) أنّ النحاة قد أجمعوا : ((على عدم اجتماع فعل بعد (إن) و(إذا) وفعل بعد الاسم المتعلقة به، فلا يصح أن يقال: إن جاء زيد جاء أكرمته، فلم تقع في شواهد عربية، والأصل أن الفعل الواقع بعد الاسم يفسر الفعل المضمّر، فلا حاجة إلى ذكره قبل الاسم، فالفعل الظاهر فسر الفعل المضمّر)) (69) ومن خلال ما تقدم هناك ثلاث آراء هو قول البصريين والكوفيين وقول الأخفش ، غير أنّ رأي الأخفش لم يثبت حين مراجعة كتابه معاني القرآن ، قال في الآية ((فابتدأ بعد (أن) ، وإن يكون رفع (أحدًا) على فعل مضمّر أقيس الوجهين ، لأن حروف المجازة لا يبتدأ بعدها)) (70).

وعلى الخوارزمي سبب قوله (كلاماً ليس حلو المذاق بل يمجه السمع بالاتفاق) قال ((وأنا أولاً أبين منشأ زلتهم من حيث اتفق لهم الزيغ عن سواء السبيل والميل عن جادة الصواب، ثم أنكروا ما هو الحق. فأقول: الذي غرهم أنّ الشرط والاستفهام لا بُدّ لكل واحد منهما من فعل، قالوا والفعل المذكور بعد الاسم في هذا المقام لا يقي بما يقتضيه الشرط والاستفهام من الفعل، وتعلقوا بمسألة واحدة، وهي أنك تقول: زيد ضربته فيكون الاختيار في زيد الرفع، فإذا قلت: إن زيدا ضربته ضربتك، وأريداً ضربتك، فالاختيار فيه النصب، ولو كان الفعل

المذكور بعد هذا الاسم وإفياً بالفعل الذي يَنْتَضِيهِ الشَّرْطُ والاستفهامُ لما كان الاختيارُ في زيدِ النصبِ وهذا يقتضي أن يكونَ الذي يَنْتَضِيهِ الشَّرْطُ، والاستفهامُ عقيبتها لا بعدَ هذا الاسمِ، فإذا لَزِمَ أن يكونَ التقديرُ وإن استجاركَ أحدَ من المشركين استجاركَ، وهل خرجَ زيدٌ خرجَ. هذا منتهى كلامهم في هذه المسألة وأنا أكشِفُ حقيقتها فأقولُ: القياسُ في هذه المسألة نصبُ زيدٍ، إلا أنه رُفِعَ لمعنى، ذلك المعنى مفقودٌ عندَ ورودِ معنى المجازة فينصبُ ضرورةً)). (71)

ووصف العلوي(ت:745هـ) ما ذهب إليه الخوارزمي بأنه فاسد ومضطرب ومتناقض ، ومنها قوله : فليت شعري ما وجه التشنيع على النحاة، هل كان من حيث أنهم أضمروا الفعل؟! وإضمار الفعل سائغ في كتاب الله تعالى، ودواوين العرب، وقد ذكرته في كتابك غير مرّة، فكيف نزعته عن شيء وتعمل مثله؟ ، ومنها فلأن الخوارزمي إنما ساغ له ما قاله في المسألة التي قالها الكوفيون وعول عليها لما كان الظاهر منصوباً على المفعولية فلا جرم ساغ فيه التقديم والتأخير على الفعل، وهذه المسألة بخلافها فإن مرفوعها لا يجوز تقديمه على فعله لما كان فاعلاً له فبينهما بون بعيد وتفاوت كبير، ويتساءل العلوي مخاطباً الخوارزمي هل هذا شيء أخذته من تلقاء نفسك، أو شيء قررته على قواعد النحو، أو شيء نقلته من النحاة؟ فإن كان أخذته من تلقاء نفسك فلعمري إنه لنظر غريب، والنّفوس تولع بالغرائب لكن لا بكل غريب، وكم من غريب يمجهال السمع، وينبو عنها العقل، وهذا من ذاك .

وصرح العلوي بأنه ولم أعرف أن أحدا من النحاة المحققين ذهب إلى جواز تقديم الفاعل على فعله مع ارتفاعه به ، ومن هنا فحاصل ما عولت عليه يا خوارزمي هو أن يكون "أحد" مرفوعاً "باستجارك" على الفاعلية، وإن كان مقدماً عليه، وهذا تصريح بتقديم الفاعل على فعله، وهذا ينقض ما قررته في صدر هذا الفصل من أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله، لأنّه نزل منزلة الجزء منه(72)

وثمرّة ما تقدم أن البحث يرحج ما ذهب اليه الزمخشري ، فأغلب البصريين يجيزون حذف الفعل بعد (إن) الشرطية محل الدراسة ، وأن ما وصفه الخوارزمي بأنه غير حلو المذاق بل تمجه الأسماع قد رده العلوي في المحصل من أوجه ، وهو رأي الجمهور .

امتناع تقديم المضمّر على ما يفسره من الظاهر :

تتطرق الزمخشري في مفرصه الى الرتبة بين الفاعل والمفعول وعود الضمير على المتقدم عليه فقال: ((والأصل فيه أن يلي الفعل ؛ لأنه كالجزم منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرًا ، ومن ثم جاز : ضرب غلامه زيد ، وامتنع ضرب غلامه زيداً)) (73) .

وشرح الخوارزمي قول الزمخشري ذاكرًا حكمًا قيميًا نحويًا مفصلاً في الأوجه النحوية المحتملة عند النحاة ومنها ((ضرب غلامه زيدًا، وهذا بالاتفاق غير جائز ضرورة ؛ لأن الضمير لا بد له من مصرف مقدم إما حقيقةً وإما تقديرًا، وليس هاهنا مصرفٌ مُقَدِّمٌ ، أما حقيقةً فظاهر، وأما تقديرًا فلأن زيدًا هاهنا غير مقدم تقديرًا؛ لأن من شأن المفعول أن يتأخر عن الفعل)) (74) .

دراسة المسألة

الأصل في الفاعل أن يتقدم على المفعول به؛ لأنه عمدة، ولا يجوز أن يتصل بضميره إذا كان المفعول به ظاهرًا؛ لأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر (75) ، فلا يجوز القول : ضرب غلامه زيدًا ، و في ذلك خلاف بين النحاة (76) ، ومنع أغلب النحاة عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (77) .

وقد درس ذلك أوائل النحاة، ومنهم المبرد إذ قال : ((ولو قلت ضرب غلامه زيدًا كان محالاً ؛ لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع)) (78)

وتابعه ابن السراج (ت:316هـ) بقوله : ((فلو قدمت فقلت : ضرب غلامه زيدًا تريد: ضرب زيدًا علامه لم يجز ؛ لأنك قدمت المضمّر على الظاهر في اللفظ والمرتبة ؛ لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول، فإذا كان في موضعه وعلى معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه إنما تنوي بما كان في غير وضعه موضعه فافهم هذا)) (79) ، وهذا ما عليه أكثر النحويين (80) .

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين - كما حكى ابن عقيل (ت:769هـ) وما ورد من ذلك تأولوه (81) ، وأجازها الأخفش (82) ، وأبو الفتح ابن جنى (ت:392هـ) (83) ، وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين (84) ، وتابعهم ابن مالك (85) ، وأجازه ابن هشام الأنصاري (ت : 761هـ) في الشعر فقط (86) .

وذكر ابن جنى أن النحاة قد أجمعوا على عدم جواز : (ضرب غلامه زيدًا)؛ لتقدم المضمّر على المظهر لفظاً ومعنى ، وقد قالوا في قول النابغة (87):

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بَنَ حَاتِمٍ ... جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلَ

إن الهاء عائدة على مذکور متقدم، كُتِبَ ذلك؛ لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل فيكون مُقَدِّمًا عليه لفظاً ومعنى ، وأما هو فيجوز أن تكون الهاء عائدة على (عدي) (88) ، ثم عقب قائلاً : ((فإن قيل: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم، والمفعول رتبته التأخر ، فقد وقع كل منهما الموقع الذي هو أولى به فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن إضافة

الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد تقدم المضمرة على مظهره لفظاً ومعنى. فهذا يجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول: ضرب زيداً غلامه (((89) وعليه يمكن القول: إن أكثر النحويين الذين يعتمدون الصناعة النحوية لا يُجوزون ذلك، وهو عندهم من قبيل الشذوذ، وغير سائغ في القياس، وما ذهب إليه ابن جني وَمَنْ وافقه جاء في السماع شذوذاً (90)، والشاذ لا يُعول عليه عندهم (91). والحق فكثرة الشواهد الشعرية في هذه المسألة تدفع الباحث إلى موافقة ما ذهب إليه ابن جني ومن تابعه (92)، فإذا تعارض القياس والسماع، فحجية السماع راجحة.

أهم النتائج

- 1- لم يلتزم الخوارزمي بمنهج خاص في عرضه للمسائل النحوية، فقد كان يكتفي بالإشارة إلى بعض المسائل فقط أحياناً، ويشرحها شرحاً وافياً مبيناً الخلاف النحوي ووجوهه المحتملة أحياناً آخر.
- 2- انفرد الخوارزمي في بعض آرائه وشذ أحياناً عن إجماع النحاة، لهذا لم يسلم من الردود عليه.
- 3- يتصف الخوارزمي بأسلوب الجراءة في تخميره للمسائل النحوية، وقد وصف بعض كلام النحويين بالضعف والوهم، وتمتاز بعض الفاظه بالسخرية والقسوة والشدة.
- 4- لم يكن الخوارزمي بصرياً خالصاً، ولم يكن كوفيّاً، بل كانت له شخصيته المتميزة في طرح الأحكام النحوية، ولم يسلم الزمخشري من اعتراض الخوارزمي عليه.
- 5- يتصف الخوارزمي بالأمانة العلمية في عرضه كثيراً من الآراء النحوية، فكان ينسب الرأي إلى قائله، أو إلى الكتاب الذي أخذ الرأي منه.

هوامش البحث

- (1) معجم الأدباء : 2191/5 .
- (2) يُنظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة 236 ، وبغية الوعاة 252/2 .
- (3) يُنظر: التخمير : 14-13/1 (مقدمة المحقق)
- (4) معجم الأدباء : 2191 /5 . (تحقيق د. إحسان عباس)
- (5) بغية الوعاة : 2 / 252.
- (6) الأعلام : 17/5 .
- (7) تاريخ الاسلام للذهبي : 513/13 ، والأعلام للزركلي : 175/5 ، ومعجم المؤلفين 98/8 (طبعة المثني)

- (28) المُفَصَّل في صنعة الإعراب :46.
- (29) يُنظر: معاني النحو :1/150.
- (30) يُنظر: شرح المُفَصَّل لابن يعيش: 96/1 ، وشرح ابن عقيل :189/1.
- (31) يُنظر :آراء الأَخْفَش في كتاب (همع الهوامع) للسيوطي : 70 (رسالة ماجستير)
- (32) يُنظر : شرح قطر الندى: ابن هشام : ٢٧٢ ، والدر المصون:649/4 ، والمقاصد النحوية :489/1.
- (33) شرح المُفَصَّل : ابن يعيش :243/1 .
- (34) التخمير :272/1.
- (35) م.ن :270/1.
- (36) يُنظر :حاشية التخمير:273/1.
- (37) يُنظر : الآراء النحوية لأعلام النحو في كتاب التخمير للخوارزمي (617هـ) - دراسة تحليلية : 22 (رسالة ماجستير) .
- (38) ورد البيت بلا نسبة في كتاب سيبويه : 366/1 ، والمقتضب : 282/3 ، وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه 76 /1 .
- (39) المُفَصَّل في صنعه الإعراب : 40-41 .
- (40) التخمير: 1/245-246.
- (41) م.ن : 1/244_245 .
- (42) متن ألفية ابن مالك: ١٥.
- (43) يُنظر : المُفَصَّل في صنعه الإعراب : 40 .
- (44) التخمير :244/1 .
- (45) م.ن :1/245 .
- (46) يُنظر : اعتراضات الخوارزمي النحوية :٢٠٩ (بحث منشور).
- (47) شرح الرضي على الكافية:1/197 .
- (48) يُنظر توضيح المقاصد والمسالك:2/87 ، وشرح شذور الذهب:1/343 (الجوجري) .
- (49) يُنظر الخصائص :2/424 ، وشرح الكافية الشافية :2/593 ، وشرح ابن الناظم :١٦٠ ، وارتشاف الضرب:3/1322 .
- (50) قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْرَةَ وَالْكَسَائِيَّ وَحَفْصَ عَن عَاصِمِ {يَسْبِحُ} بِكُسْرِ الْبَاءِ جَعَلُوا التَّسْبِيحَ فِعْلًا لِلرِّجَالِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ {يَسْبِحُ} بِفَتْحِ الْبَاءِ عَلَى غَيْرِ تَسْمِيَةِ الْفَاعِلِ ، يُنظر : السبعة في القراءات : 456 ، ومعالم التنزيل : 418/3 .
- (51) يُنظر الكناش في النحو والتصريف :1/6٨ ، والتذييل والتكميل :6/246 ، ومعاني النحو:2/45 .

- (77) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: 2/ 597، وشرح قطر الندى : ابن هشام: 180 ، وشرح ابن عقيل: 2/ 105، وجامع الدروس العربية: 3/ 9.
- (78) المقتضب: 4/ 102.
- (79) الأصول في النحو: 2/ 238.
- (80) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 269، والبديع في علم العربية: 1/ 98.
- (81) يُنظر: شرح ابن عقيل : 2/ 105 .
- (82) يُنظر :أوضح المسالك: 2/ 110 .
- (83) يُنظر: الخصائص: 1/ 295 .
- (84) يُنظر :أوضح المسالك: 2/ 110 .
- (85) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 585، وأوضح المسالك : 2/ 110 وشرح التصريح: 1/ 416.
- (86) يُنظر: أوضح المسالك: 2/ 111 .
- (87) يُنظر : ديوانه : 201، والخصائص : 1/ 295 .
- (88) الخصائص: 1/ 295 .
- (89) م.ن: 1/ 295-296 .
- (90) يُنظر: الإيضاح العضدي: 1/ 65، والمقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 333، والإيضاح في شرح المُفَصَّل: 1/ 160 ، والتدبير والتكميل: 7/ 33، وشرح الشواهد الشعرية: 2/ 329_328.
- (91) يُنظر: تمهيد القواعد : 10 / 5076 - 5075 0
- (92) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 286-287 ، وتوضيح المقاصد : 2/ 597 ، وشرح ابن عقيل : 2/ 106-109 .

روافد البحث

- القرآن الكريم
- أولاً : الكتب المطبوعة :
- ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي: عبد اللطيف بن أبي بكر (ت 802هـ) ، تحقيق د. طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط2 ، 1987م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الاندلسي (ت 745هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1998م .
- الأصول في النحو ، ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل (ت 316هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط3 ، 1996م .

-
- الأعلام ، الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (ت 1396هـ) ، دار العلم للملايين ، ط15 ، 2002م .
 - إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين: أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ) ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، ط1 ، 1982م .
 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين ، أبو البركات الأنباري: (ت 577هـ) ، مطبعة السعادة ، ط4 ، 1961م .
 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ) ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
 - الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي (ت 377هـ) ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب - جامعة الرياض ، ط1 ، 1969م .
 - الإيضاح في شرح المُفَصَّل ، ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر (ت 646هـ) ، تحقيق : د. موسى بناي العليي ، مطبعة العاني - بغداد، 1982م.
 - البديع في علم العربية ، مجد الدين : المبارك بن محمد الشيباني أبو السعادات ابن الأثير الجزري (ت 606هـ) ، تحقيق : د. فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط1 ، 1420هـ .
 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - لبنان ، صيدا .
 - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، مجد الدين أبو طاهر الفيروزآبادي (ت 817هـ) ، تحقيق : محمد المصري ، دار سعد الدين ، ط1 ، 2000م .
 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الاندلسي، محمد بن يوسف بن علي ابن يوسف بن حيان أثير الدين، تحقيق : د. حسن هندراوي ، دار القلم - دمشق ، ودار كنوز إشبيلية ، ط1 ، 2000م .
 - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت 778هـ) ، تحقيق : أ.د. علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط1 ، 1428هـ .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين ابن قاسم المرادي (ت 749هـ) ، تحقيق : عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ، ط1 ، 2008م .
- جامع الدروس العربية ، الشيخ مصطفى الغلاييني (ت 1364هـ) ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط28 ، 1993م .
- جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو 395هـ) ، دار الفكر - بيروت .
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط4 ، 1997م .
- الخصائص ، ابو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، 1952م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي: أبو العباس شهاب الدين أحمد ابن يوسف بن عبد الدائم (ت 756هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق .
- ديوان المتنبي ، ابو الطيب المتنبي ، دار بيروت للطباعة والنشر _ 1983م
- ديوان النابغة الذبياني ، زياد بن معاوية الذبياني ، شرح وتعليق الدكتور حنا نصرالحتي، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 1991م
- ديوان النمر بن تولى العكلي ، جمع وشرح وتحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي ، دار صادر بيروت ، الطبعة الاولى ، 2000م
- السبعة في القراءات ، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: 324هـ) ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف - مصر ، ط2 ، 1400هـ .
- سير أعلام النبلاء ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: 748هـ) ، الناشر: دار الحديث - القاهرة ، الطبعة: 2006م
- شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار التراث - القاهرة ، ط20 ، 1980م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، عبد الله بدر الدين ابن الناظم (ت 686هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 2000م .
- شرح أبيات سيويه ، لابن السيرافي (ت 385هـ) : يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 385هـ) ، تحقيق : د. محمد علي الريح هاشم ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة - مصر ، 1974م .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،: علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت 900هـ) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية .
- شرح تسهيل الفوائد ، محمد بن عبد الله ابن مالك (ت: 672هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط1 ، 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت 905هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط1 ، 2000م .
- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاسترآبآذي(ت 686هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي ، ط2، 1996م .
- شرح شذور الذهب ، شمس الدين الجَوْجَرِي (ت 889هـ) ، تحقيق : نؤاف بن جزاء الحارثي المدينة المنورة، ط1 ، 2004م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الانصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع - القاهرة .
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، محمد بن محمد حسن شُرَاب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 2007م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الانصاري (ت 761هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط1 ، 1994م .
- شرح الكافية الشافية ، جمال الدين ابن مالك (ت 672هـ) ، تحقيق : عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، ط .
- شرح كتاب سيبويه ، السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368هـ) ، تحقيق أحمد حسن مهدي ، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1، 2008م .
- شرح المُفصَّل في صنعة الاعراب الموسوم بالتخمير ،الخوارزمي ، صدر الافاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (617هـ)، المحقق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ،دار العرب الاسلامي ،بيروت _ لبنان ، ط1، 1990م.
- شرح المُفصَّل ، يعيش بن علي بن يعيش (ت: 643هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط1 ، 2001م .

- كتاب سيويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط3 ، 1988م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (ت 1067هـ) ، مكتبة المثنى – بغداد ، 1941م .
- الكناش في النحو والتصريف ، أبو الفداء: عماد الدين اسماعيل بن شاهنشاه بن أيوب ، الملك المؤيد (ت 732هـ) ، تحقيق : د. رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، 2000م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ) ، تحقيق : د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق .
- المحصل في كشف اسرار المُفصّل ، ليحيى بن حمزة العلوي (،المحقق، احمد بن عبد الله السالم ، جامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية ،الرياض _السعودية ،2007م .
- مجمع الأمثال ، النيسابوري: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت 518هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة – بيروت ، لبنان ، 1955م .
- معالم التنزيل في تفسير القرآن ، بو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت : 510هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي –بيروت ، ط1 ، 1420هـ .
- معاني القرآن ، الأخفش الأوسط (ت: 215هـ) ، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1، 1990 م .
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، مؤسسة التأريخ العربي للطباعة والنشر، إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1، 2007م .
- معجم الأدياء ،ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبدالله بن عبدالله الرومي (ت 626هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1993م .
- معجم المؤلفين ، عمر كحالة بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني (ت 1408هـ) ، مكتبة المثنى – بيروت ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام الانصاري (ت 761هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق ، ط1 ، 1964م .
- المفصل في صنعة الإعراب ،أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) تحقيق د.علي بو ملحم ،دار ومكتبة الهلال – بيروت ، ط1 ، 1993 .

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب(شرح الشواهد الكبرى) ، بدر الدين العيني: محمود بن احمد بن موسى (ت 855هـ) ، تحقيق : أز د. علي محمد فاخر ، وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط1 ، 2010م
- المقتصد في شرح الايضاح ، عبد الفاهر الجرجاني: أبو بكر بن عبد الرحمن ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد - بغداد ، 1982م .
- المقتضب ، المبرّد: أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1994م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ) ،المحقق: إبراهيم السامرائي ،الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن ، ط3، 1985 م
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ) ،المحقق: إحسان عباس ،الناشر: دار صادر - بيروت

الرسائل و الاطاريح

- آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي جمعاً وتوثيقاً ودراسة ، رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة : سماح سمير سلمان دلول ، الجامعة الإسلامية - غزة ، كلية الآداب ، 1431هـ - 2010م .

الأبحاث المنشورة

- اعتراضات الخوارزمي النحوية في كتابه التخمير على الزمخشري (قسم الأسماء) ، أ.م. د. ايثار شوقي ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، مجلة التراث العلمي العربي ، العدد الاول - 2015م .